هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

CAC/33CRD /03

الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي

استعراض منتصف الفترة

موجز التقرير
الختامي

30 نيسان/ أبريل 2010

Andante - tools for thinking AB
كيم فورس، رئيس الفريق
جنس آندرسون
ايف كاسيري - أليمو

الموجز

معلومات عامة

أُنشئ الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي في عام 2003 لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مشاركتها في هيئة الدستور الغذائي (لجنة دستور الأغذية الدولي). ومن المزمع أن يعمل الصندوق لمدة 12 عاماً. ويمكن إيجاز أغراضه على النحو التالي: (1) زيادة المشاركة، (2) تعزيز المشاركة، (3) تحسين المشاركة التقنية/ العلمية في الهيئة.

الغاية من الاستعراض

تم، في عام 2009، التكليف بإجراء هذا الاستعراض من أجل توضيح ما أنجزه الصندوق من أعمال خلال سنواته الست الأولى واستنتاج الدروس المستفادة من ذلك، مع التركيز على أثر تلك الأعمال على المستويين الوطني والإقليمي. ويورد الاستعراض بعض التوصيات فيما يتصل بالمدة المتبقية من عمل الصندوق، وتوصيات بشأن مواصلة المشروع أو إنهائه بعد انقضاء 12 عاماً من مدته.

عملية الاستعراض

نفذ الاستعراض فريق يتألف من ثلاثة مقيّمين، وتستند التحليلات والاستنتاجات التي تضمنها الاستعراض إلى زيارات أجريت في 12 بلداً اختيرت كعينة ممثلة للبلدان المستفيدة من الصندوق، ومقابلات مع الجهات صاحبة المصلحة في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبلدان المانحة، واستبيانات عالمية موجهة لمسؤولي الاتصال التابعين للهيئة والجهات المستفيدة من المشروع. وبدأ الاستعراض في كانون الأول/ ديسمبر 2009 واكتمل في آذار/ مارس 2010.

الأثر

شهدت أعمال اللجنة تغيّرات هامة على المستويين القطري والإقليمي، حيث تنشط الأعمال على ساحة سلامة الأغذية والصحة. كما تشهد المؤسسات الوطنية بعض التطورات، ولوحظ وجود لجان وطنية للدستور الغذائي في معظم البلدان التي تمت زيارتها، بالإضافة إلى تعزيز الأطر السياسية، حيث تمتلك معظم البلدان سياسات واضحة بشأن عمل الدستور الغذائي وبشأن سلامة الأغذية. ولوحظ أيضاً استعمال معايير الدستور الغذائي في جميع البلدان التي تمت زيارتها خلال الاستعراض، وذلك إما بشكلها الحالي أو بعد تطويرها وتكييفها لتصبح معايير وطنية. كما أخذت صورة مسؤولي الاتصال التابعين للدستور تزداد وضوحاً من خلال دورهم الهام. ولكن أسباب هذا التغيير تعزى إلى عوامل متعددة، ليس أقلها شأناً المصالح السياسية والتجارية للبلدان المعنية. أما دور المساعدة الأجنبية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، فهو دور ضئيل بالمقارنة مع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وكانت المشاركة في الاجتماعات بمثابة عنصر مفيد إلى جانب الأنشطة الأخرى. وحتى إذا لم يكن الصندوق سبباً في حدوث التغيرات التي لاحظها فريق الاستعراض، فإنه ساهم مع ذلك في حدوثها بطريقة مجدية ومفيدة.

التنسيق الإقليمي

من بين التغيرات الهامة التي لوحظت تغيير يتعلق بالتنسيق الإقليمي. حيث ازداد عدد الشبكات الإقليمية والأنشطة التدريبية المشتركة، كما اتخذت مواقف مشتركة بشأن المسائل التقنية والسياسية، وأجريت بحوث مشتركة من أجل اقتراح المعايير. ويبدو أن المشاركة التي أتاحها الصندوق كانت عاملاً قوياً في حدوث هذه التطورات.

الاستدامة

لوحظت إمكانية استدامة معظم التغيرات في الإطار المؤسسي لسلامة الأغذية والصحة. فوضع السياسات، مثلاً، هو عملية متواصلة. وما لم تتوقف سياسة ما، مثلاً، عن الوفاء بغرضها فليس هناك ما يدعو إلى الظن بإلغائها. وفي الإمكان استدامة الإطار المؤسسي للجان الوطنية للدستور الغذائي ومسؤولي الاتصال التابعين للدستور الغذائي مادامت هناك إرادة سياسية وإدارية لاستدامتهما. ويجري حتى الآن تمويل هذه المؤسسات من الميزانيات الحكومية أو أنها تعتمد على أشخاص يعملون في إطار وظائف يحصلون على أجرها من جهات أخرى (في الحكومة أو البحوث أو الصناعات). ولم يكن الصندوق جزءاً من بنى أو عمليات متطورة لا يمكن ضمان استدامتها عند انتهاء المشروع.

تحقيق الأغراض

لقد حقق الصندوق غرضه الأول، حيث موّل 1129 مشاركاً من 126 بلداً بين عامي 2004 و2009. وبلغ مجموع البلدان المؤهلة في البداية 146 بلداً، وبالتالي فإن عدد البلدان التي لم تطلب التمويل بحلول عام 2009 بلغ 20 بلداً. ودُعم 246 شخصاً من 80 بلداً في عام 2009. لذا فإن ذلك يمثل إنجازاً كبيراً وإسهاماً جلياً في هدف "زيادة المشاركة". ويُفسّر ذلك إلى حد ما بالتركيز على هذا الهدف؛ فقد استخدمت نسبة 90٪ من الأموال ونفس النسبة تقريباً من الموارد الإدارية في تحقيق هذا الغرض، وهو يشكل أيضاً الأسلوب الذي فضّلت غالبية الجهات المانحة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة اتباعه في إنفاق الأموال. والنتيجة الواضحة لذلك هي عدم تحقق الغرضين المنشودين الثاني والثالث تحققاً فعلياً، وبالتالي لم يتم تحقيق الأهداف ذات الصلة. وقد أُنفق نحو 10٪ من الأموال على إنتاج مواد التدريب وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل تحسين المشاركة في لجان الدستور الغذائي.

وإذا كان العمل المطلوب إنجازه لتحقيق الغرض الثاني واضحاً نسبياً، فإنه مازال يتعين تحديد الأنشطة اللازمة للخروج بفئة النواتج الثالثة (تحسين المشاركة التقنية/ العلمية في الدستور الغذائي). وتُعرّف الفعالية عموماً بمدى تحقيق مشروع ما لأغراضه. والصندوق لا يحقق أغراضه في الوقت الراهن وبالتالي لا يمكن القول بأنه صندوق فعّال، فهو يحقق غرضاً واحداً من جملة أغراضه الثلاثة. واتخاذ القرار بعدم العمل على تحقيق الغرضين الباقيين مرهون بالجهات المانحة وأصحاب المصلحة.

الكفاءة

اتسمت العمليات بكفاءة عالية وتحققت النتائج فيما يخص الغرض الأول بالرغم من قلة عدد الموظفين. واستفاد الصندوق، عوضاً عن ذلك، من نظم المؤشرات العالمية في اختيار البلدان الداخلة إلى النظام والخارجة منه. وحصل ذلك على دعم واضح وقوي من الجهات المانحة، ولكنه لم يخل من اعتراضات، لاسيما من البلدان التي أُخرجت من النظام. ولاحظت البلدان التي أُخرجت من نطاق مساعدات الصندوق أنها تعتبر المؤشرات المستخدمة في تصنيف البلدان وإخراجها من النظام غير منصفة ولا صحيحة، ولكن تلك المؤشرات حصلت على دعم واسع من البلدان المانحة والبلدان التي مازالت تستفيد من النظام.

التوصيات

ترد فيما يلي التوصيات الرئيسية:

1- التركيز على الغرضين الثاني والثالث. لكي يتحقق هذان الغرضان، خلال السنوات الست المتبقية من عمر الصندوق، يتعين الإسراع في توسيع نطاق الأنشطة التي من شأنها أن تساعد على الخروج بالنواتج المطلوبة وتحقيق الأثر المنشود. ولم تشر أي من المقابلات التي بلغ عددها 189 مقابلة إلى عدم أهمية هذين الغرضين أو تقترح إلغائهما. لذا يتعين الإسراع بمعالجة الإهمال النسبي الذي شهده هذان الغرضان خلال السنوات الست الأولى.

2- التركيز على أشد البلدان احتياجاً. متابعة مشاركة البلدان الخارجة في عامي 2010 و2011 والاستعداد للاستجابة إذا ما تراجعت المشاركة بشكل حاد. وتعتبر المنظمات الممولة أن التركيز على البلدان التي هي في أشد الحاجة يشكل مسألة ذات أولوية.

3- إيجاد السبل الكفيلة بإشراك بلدان أخرى. يمكن للبلدان التي خرجت من نطاق الحصول على الدعم المباشر للمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي أن تؤدي أدواراً هامة أخرى في البرنامج، كالمساهمة في تطوير القدرات من خلال أنشطة التنسيق الإقليمي والتوجيه والمتاءمة.

4- مواصلة تطبيق إجراءات تقديم الطلبات وزيادة صرامتها. يتعين مواصلة تقييم احتياجات البلدان الحقيقية وزيادة صرامة التقييم النوعي لطلبات المشاركة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تفرض أيضاً على البلدان التي تقدم طلبات المساعدة تطوير قدراتها المؤسسية، وبالتالي ستصبح هذه العملية غاية في حد ذاتها.

5- مواصلة التركيز على المشاركة في الدستور الغذائي. هناك العديد من الاحتياجات المختلفة فيما يتصل بتطوير القدرات، ولكن دور الصندوق وموضعه الخاص يكمن في المشاركة في الدستور الغذائي. لذا، وبصرف النظر عمّا يُتخذ من قرارات بشأن الغرضين 2 و3، فإنه لابد من التركيز على المشاركة؛ وبمعنى آخر، التركيز على قدرات المشاركة بفعّالية وتطوير وسائل الدعم التقني ومساهمة البحوث فيما يتعلق بالمشاركة في الدستور الغذائي.

6- تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى. إن تطوير الأنشطة المبينة أعلاه يقتضي مواصلة بناء القدرات وزيادة فرص التآزر في تنفيذ العمليات، ولكنه يزيد أيضاً من مخاطر ازدواجية الجهود.

7- نظم الرصد والتقييم بحاجة لمزيد من التطوير، إذ يتعين على تلك النظم أن تميّز الفرص الحقيقية، وأن تخطط مسبقاً لأنشطة التقييم الخارجي. ويقترح استعراض منتصف المدة اتباع نهج شامل يركز على المجالات الثلاثة ذات الأهمية الحاسمة، وهي الاحتياجات والإعلام الجيد واستخدام المؤشرات بشكل انتقائي.

ومن خلال الموازنة بين العناصر المؤيدة والمعارضة، يقترح الاستعراض مواصلة المشروع بعد انقضاء الاثني عشر عاماً الأولى من عمله. وأي مشروع كان هو نشاط محدد زمنياً ذو أغراض واضحة ولابد أن ينتهي يوماً ما. ومع ذلك، لا يستبعد أن تكون هناك حاجة لمواصلة تقديم المساعدة. وينبغي للتعاون الدولي من أجل تلبية احتياجات المساعدة التقنية في مجال سلامة وجودة الأغذية أن يستند إلى التطور الشامل والنسبي لجميع الأنشطة في هذا المجال. ويوصى بتنظيم هذا التقييم عند انتهاء مدة برنامج الصندوق بغية إتاحة قاعدة لصنع القرارات بشأن مواصلة أنشطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة.